يجسد حرص الكويت على توفير العيش الكريم لأبنائها

الحلبي: «صندوق تأمين الأسرة» يتكفل بتغطية الاحتياجات الضرورية للأسر الكويتية المتعثرة ماديا

القاضي بدر العنزي

مديرة إدارة صندوق تأمين الأسرة ضياء الحلبي

- الصندوق يخدم شرائح مختلفة من المجتمع الكويتي
- العنزي: إدارتا التنفيذ والصندوق تعملان بشكل مشترك لبلوغ الهدف المطلوب
- القشعان: الكويت يضرب بها المثل في قضية نفاذ القوانين

حرصا على تجسيد مخطط عمل حكومتها وايمانا بأهمية وضع اطار عام للحفاظ على ترابط المجتمع ومستواه المعيشي أطلقت دولة الكويت (صندوق تأمين الاسرة) في بادرة اجتماعية تسجل في رصيد انجازاتها الحضارية والانسانية في ظل قيادة «قائد العمل الانساني» سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

ويعنى الصندوق الذي تتولى ادارته وزارة العدل بتوفير الاحتياجات الأساسية والحياة الكريمة للاسر المتعسرة ماديا تنفيذا للأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الأسرة المتعلقة بالنفقة ما يؤكد حرص الكويت المستمر على تأمين ما يحتاجه ابناؤها وتقديم الأفضل لهم عبر اطلاق مبادرات وقرارات تحفظ لهم حقهم في العيش الكريم.

وبدأ الصندوق نشاطه الاجتماعي الفريد في الأول من نوفمبر الماضي لينضم الى سلسلة من الانجازات التي تحسب لدولة الكويت على الصعيدين المحلي والدولي لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للجميع من دون أي تمييز.

واشادت مديرة ادارة الصندوق ضياء الحلبي في تصريح لـ(كونا) أمس السبت بفكرة الصندوق الذي يتكفل بتغطية الاحتياجات الضرورية للأسر الكويتية المتعسرة ماديا وذلك عن طريق صرف نفقة من الحساب البنكي الخاص بالصندوق على ان يتم استردادها بعد تحسن الوضع المادي للمدين.

وأوضحت الحلبي ان هذه النفقة التي يتعذر تنفيذها يتم صرفها وفق الاجراءات المقررة لتنفيذ الأحكام سواء بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ظاهر ينفذ منه الحكم أو لأي سبب آخر.

وأضافت ان الصندوق يخدم شرائح مختلفة من المجتمع الكويتي مثل الأبناء والزوجة والمطلقة والأقارب الصادر لهم أحكام نفقة من محكمة الأسرة المتعذر تنفيذها.

وقالت انه قبل إنشاء الصندوق كانت مثل هذه الحالات لا تصرف النفقات المقررة لها وتصبح مجمدة في ادارة التنفيذ الى حين ظهور أموال أو ممتلكات للمحكوم عليه ما يترتب على ذلك تدني المستويين المالي والمعيشي.

وأشارت إلى أنه يجب على الحالات التي ترغب في الاستفادة من خدمات الصندوق التوجه إلى مقر الصندوق قسم الفروع الخارجية لتسجيل طلب أداء النفقة في سجل خاص معد لهذا الغرض مرفقا بالمستندات المطلوبة.

وذكرت انه لا يتطلب تجديد طلب الصرف او تعديل البيانات إلا في حال إيقافه أو التنازل عنه من الجهة المستفيدة أو إذا تم إيداع أي مبلغ في ملف التنفيذ لافتة الى انه يتوجب على المستفيد من النفقة إخطار الصندوق بأي تغير يطرأ.

واضافت ان ميزانية الصندوق التأسيسية تبلغ ثلاثة ملايين دينار كويتي تم إيداعها في الحساب الخاص بالصندوق من قبل الدولة لافتة إلى ان الصندوق يقبل كذلك التبرعات والهبات غير المشروطة للمساهمة في حل مثل هذه المشكلات الاجتماعية.

ودعت الحلبي كل من يرغب في الاستفادة من خدمات الصندوق الى احضار صورة الصيغة التنفيذية للحكم الصادر بالنفقة «معلنا اعلانا قانونيا صحيحا» وشهادة من إدارة التنفيذ المختصة تفيد بتعذر تنفيذ حكم النفقة بعد إتخاذ كل الإجراءات القانونية والبيانات الخاصة بمحل إقامة المحكوم عليه ومقر عمله.

وبينت أنه يجب أيضا إحضار تعهد المستفيد بعدم لجوئه إلى التنفيذ العادي أو الجبري وأنه يفوض الصندوق تفويضا نهائيا غير قابل للالغاء في الرجوع للمحكوم عليه بما يتم صرفه.

وقالت ان على المستفيد كذلك احضار صورة من البطاقة المدنية ورقم حسابه البنكي (ال أي بان) الذي يرغب في تحويل ما يصرف له الصندوق اضافة الى تعهد بإخطار الصندوق بأي تغير في استحقاق الصرف أو ظهور أموال للمحكوم عليه.

من جهته قال رئيس إدارة تنفيذ محكمة الاسرة القاضي بدر العنزي في تصريح مماثل ل(كونا) انه يلزم على الصادر لمصلحته السند التنفيذي قبل إصدار الشهادة المطلوبة للصندوق ان يقوم بإيداع أصل السند التنفيذي في إدارة تنفيذ محكمة الاسرة الواقع بدائرتها محل إقامة المدين.

وأضاف العنزي انه يجب التقدم بطلب اعلان الصيغة التنفيذية للسند التنفيذي للمدين من خلال إدارة التنفيذ.

وذكر انه يجب عليه ايضا التقدم بطلب اتخاذ جميع إجراءات التنفيذ الجبري المنصوص عليها بقانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المكملة له وهي (منع السفر وحجز ما للمدين لدى الغير والحجز على منقولات المدين ومركباته وراتبه بالاضافة الى طلب حبس المدين) وذلك بعد تحقق الشروط القانونية المطلوبة لكل اجراء.

وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية لاصدار الشهادة أوضح العنزي انه يجب التقدم لإدارة تنفيذ محكمة الاسرة المختصة بطلب إصدار شهادة من واقع الملف الصادر لمصلحته السند التنفيذي او من ينوب عنه قانونا.

وبين ان هناك ربطا بين إدارة التنفيذ والصندوق يسمح للاخير بسحب كشوفات بالمبالغ المودعة بخزانة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة واسترداد المبالغ المودعة.

وأضاف أنه عند ايداع اي مبلغ لمصلحة المحكوم ضده في خزانة التنفيذ يجب التفرقة بين أمرين هما.. الإيداع بنفس ملف التنفيذ المسدد به عن المدين من قبل الصندوق او الايداع لمصلحة المحكوم ضده في خزانة ادارة التنفيذ في ملفات تنفيذ اخرى غير مرتبطة بالملف الذي سدد به الصندوق.

واوضح انه في الحالة الاولى تم التنسيق بين ادارتي الصندوق وتطوير النظم لاغلاق الملف آليا بحيث يسمح بالتوريد ولا يسمح بالصرف للصادر لمصلحته السند التنفيذي ولا للمدين إلا بعد استرداد الصندوق لكامل المبالغ المسددة منه من المبالغ التي تودع بنفس الملف.

وأضاف انه في الحالة الاخرى يجب على ادارة الصندوق التقدم بطلب اتخاذ اجراء حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد ادارة التنفيذ واتباع الإجراءات القانونية لتحويل المبلغ المودع لملف التنفيذ المسددة به المبالغ من قبل الصندوق.

وحول آلية تسديد المدين المبالغ المترتبة عليه في حال تحسن وضعه المادي قال العنزي انه بامكان المدين في هذه الحالة مراجعة ادارة التنفيذ بملف التنفيذ المسدد عنه من قبل الصندوق وايداع المبلغ لمصلحة صندوق تأمين الاسرة.

واوضح انه في حال لم يسدد المدين ما عليه من مستحقات مالية سيتقدم الصندوق بطلب لإدارة التنفيذ لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري لتحصيل المبالغ المحكوم بها والمسددة للصادر لمصلحته السند التنفيذي وذلك بعد اخطار المدين بعزم الصندوق على التنفيذ من دون حاجة لاستصدار حكم قضائي جديد.

وأكد ان إدارتي التنفيذ والصندوق تعملان بشكل مشترك لبلوغ الهدف المرجو من الصندوق وتذليل كل الصعاب التي تواجه المراجعين وانجاز معاملاتهم المطلوبة حفاظا على حسن سير العمل وانتظامه وتحقيقا للعدالة الناجزة.

بدوره قال عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتور حمود القشعان ل(كونا) ان الكويت يضرب فيها المثل في قضية نفاذ القوانين فكثير من دول الجوار تصدر فيها الاحكام لكن يستحيل تنفيذها لعدم وجود جهاز مركزي للتنفيذ.

وأوضح القشعان أنه في الكويت يتم وضع منع سفر على المحكوم او يستقطع من راتبه بشكل مباشر وبالتالي تعد إجراءات التنفيذ في الكويت رادعة سواء في قضايا الأحوال الشخصية او غيرها.

وشدد على أهمية التأكد من احتياج تلك الحالات المتقدمة لطلب النفقة داعيا القائمين على الصندوق الى تعليم الناس بشكل جدي وسليم (كيف نصطاد السمك وليس كيف نأكل السمك) حتى لا يكونوا في عوز دائم الى الاعانة والتبرعات والزكاوات.

وقال ان فجور الخصومة بين الزوجين أدى في بعض الأحيان الى تخلي بعض الرجال عن وظائفهم حتى يعجزوا عن أداء واجباتهم تجاه زوجاتهم معربا عن امله ان يسود الاستقرار الاسري في المجتمع الكويتي وألا يكون الهم الأكبر لاي من الطرفين الحصول على المال فقط دون الاخذ بالاعتبار الأشياء الأكثر أهمية.

صندوق تأمين الأسرة التابع لوزارة العدل

«النجاة الخيرية» تطلق مبادرتها الرقمية الأولى خليجيا للارتقاء بلجانها الخيرية ومدارسها

لقطة جماعية للمشاركين في حفل توقيع البرنامج

أعلن مدير العلاقات العامة بجمعية النجاة الخيرية المحامي عمر الشقراء عن إطلاق النجاة الخيرية مشروع النجاة الرقمية الرائد والذي يهدف إلى الارتقاء والنهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها جمعية النجاة ومدارسها ،حيث تم التعاقد مع شركة بايونيرز وهي أحدى الشركات المتخصصة في الأنظمة التعليمية والإدارية.

وتابع: قام فريق من الجمعية بزيارة الشركة الأم للتعرف عن كثب على ألية عمل المشروع والذي نطمح من خلاله تحقيق النجاة الرقمية والذي يتطلب تحديث كافة البنية التحتية الخاصة بمدارس الجمعية ولجانها ،ومن خلال هذه الخطوة تكون النجاة هي الجمعية الأولي بالكويت ودول الخليج العربي الشرق الأوسط من حيث الأنظمة وتطبيق هذا البرنامج المميز والتي تعود بالإيجاب على العاملين والمستفيدين والمعلمين والطلاب المنتسبين لمدارس النجاة حيث تسهل العمل وتجعلنا مواكبين لأحدث البرمجيات الجديدة.

ومن جانبه قال مدير عام شركة ترست تكنولوجي التابعة لجمعية النجاة الخيرية م. عبدالعزيز الدعيج: ان مواكبة التطور التكنولوجي لم يعد ترفا بل أصبح امرا ضروريا ومن هنا نحرص في النجاة الخيرية على مواكبة أحدث التطورات في مجال البرمجة الرقمية أملين أن تساهم هذه الجهود في تنمية وتطوير العمل الخيري وزيادة موارده مما يعود بالنفع والإيجاب على شريحة المستفيدين والمحسنين وتحقيق أهداف وغايات عملنا الإنساني.

وبدوره أوضح مدير تقنية المعلومات بجمعية النجاة الخيرية م. حازم خلف الله أن الجمعية منذ عامين متتالين قامت بدراسة مستفيضة لمعرفة جدوى هذا المشروع ومدى انعكاسه على اعمالها ومشاريعها ودورها التعليمي ،وخلصنا بأن هذا البرنامج سيغدو نقلة نوعية الكترونية بمجال الأنظمة الإلكترونية، أملين تحقيق الاهداف الاستراتيجية لإدارة تقنيه المعلومات الطامحة نحو تطوير البنيها لتحتية التقنية تحت شعار النجاة الرقمية ،ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشاريع المقررة حاليا.

فيما بين مدير تقنية المعلومات بمدارس النجاة م. محمد العيسى أنه من خلال هذا البرنامج يتاح لولي الأمر من خلال التطبيقات الخاصة بالهواتف الذكية أن يحصل على كافة معلومات التي تهتم بأبنه من حيث الجداول والأنشطة ،والتحصيل الاكاديمي والأقساط المتبقية وأكثر من ذلك من خلال بكبسة زر، حيث يربط البرنامج كافة مدارس الجمعية بعضها البعض، مما يجعل متابعة الطالب ميسرة ومتاحة وأمنة.

ومن ناحيته قال مدير مجموعة الرواد للبرمجيات محمد العافوري : برنامج بايونيرز ذو خبرة طويلة ومطبق في أكثر من 60 مدرسة بالمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ويعمل به في كبرى المؤسسات التعليمية ،ومن مميزاته أنه يرتقي بمستوى الخدمات التي تخدم الطالب وولي الأمر والمعلم ،ويلمس ولي الأمر أن المدرسة التي تمتلك هذا البرنامج مواكبة للتطور التكنولوجي ولديها امكانيات عالية في المتابعة والإدارة والاستشارات ،حيث بإمكان الإدارة العليا مراقبة جميع التحركات والتغيرات والتطورات وتحسين بيئة العمل ،ويوضح للمؤسسة التعليمية الأسباب التي جعلتها بيئة جاذبة والعكس.

خلال حضوره حفل افتتاح المخيم الكشفي الـ71

العازمي: دعم الحركة الكشفية الكويتية ضرورة حفاظاً لريادتها وإنجازاتها

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي الدكتور حامد العازمي أمس السبت ريادة الحركة الكشفية الكويتية التي تجاوز تاريخها الـ71 عاما لافتا إلى ضرورة دعمها بجميع الوسائل للحفاظ على إنجازاتها على المستويين العربي والدولي.

وقال الوزير العازمي في تصريح للصحفيين خلال حضوره حفل افتتاح المخيم الكشفي الـ71 إن وزارة التربية لا تألو جهدا في دعم الحركة الكشافية وتوفير كل سبل النجاح لها مضيفا أن المشاركة الطيبة من الدول الشقيقة والصديقة في المخيم شيء تفتخر وتعتز به الوزارة.

وأضاف أن نجاح الحركة الكشفية دليل على دور وزارة التربية ممثلا في قطاع التنمية التربوية والأنشطة في الاهتمام بالمجال الكشفي من خلال رعاية منتسبي الحركة وتوفير كل مايحتاجونه لاسيما أن الكشافة تبني شخصية الطالب وتغرس لديه الاعتماد على النفس.

من جانبه قال الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة بوزارة التربية فيصل المقصيد إنه يشارك في المخيم نحو 1500 كشاف وقائد من مختلف المناطق التعليمية والتعليم الخاص إضافة إلى مشاركة متميزة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الشقيقة والصديقة.

وأكد المقصيد أهمية الحركة الكشفية في تشجيع الشباب على استغلال وتنمية طاقاتهم وملكاتهم بأسلوب بناء يمكنهم من صقل القوى الكامنة في داخلهم "والتي لو استغلت كما يجب لعادت بالنفع عليهم وعلى ذويهم ومجتمعهم بصورة أفضل».

وأوضح أن الكشافة تسهم في حماية النشء وتنمي قدراتهم الذهنية وطاقاتهم الجسمية ليصبح الفرد ملتزما وفاعلا وبناء في مجتمعه وهو ما تسعى وزارة التربية إلى تحقيقه من خلال برامجها المتنوعة والهادفة على مدار العام.

من جهته أكد موجه عام التربية الكشفية بوزارة التربية إبراهيم العيد أن برامج الحركة الكشفية تمتاز بالتنوع الذي يلبي رغبات الشباب في هذه المرحلة العمرية مشيرا إلى أن الوزارة حرصت هذا العام على أن يشمل برنامج المخيم عددا كبيرا من الأنشطة التي تحث الكشافة على تحمل المسؤولية والمغامرة والاستكشاف وكذلك الأنشطة الرياضية بأنواعها.

وقال العيد إن البرنامج يتضمن أيضا زيارات ميدانية لبعض المؤسسات الحكومية والأهلية فضلا عن البرامج الترفيهية والمحاضرات المتنوعة مشيرا إلى أن نجاح المخيم الكشفي لم يكن ليتحقق لولا تضافر الجهود من الجميع.

وذكر أن الوزارة حرصت على تذليل كل الصعوبات للوصول إلى افتتاح المخيم الذي شهد فقرات جديدة معربا عن الشكر لجميع الوفود المشاركة في المخيم التي كان لمشاركتها دور كبير في إنجاح هذا التجمع.

د. حامد العازمي

يهدف لتعليم الأطفال السوريين

«الإغاثة الإنسانية» تواصل مشروع «معروفك لن أنساه»

مشروع لتعليم الأطفال

واصلت جمعية الإغاثة الإنسانية مشروعها «معروفك لن أنساه» الخاص بتعليم الأطفال السوريين ، وصرح مدير عام الجمعية خالد الشامري أن المشروع نجح حتى الآن في توفير تكلفة تعليم 500 طالب لمدة عام.

وأضاف الشامري: لقد حرم الكثير من أطفال سوريا من مواصلة دراستهم ، ورأينا في المخيمات أطفال لا يذهبوا للمدارس بسبب عدم قدرة أسرهم على توفير نفقات تعليمهم. وهو ما دفعنا إلى طرح المشروع لإنقاذ أكبر عدد منهم من الجهل والضياع.

وأكد الشامري أن المشروع يهدف إلى تعليم 3000 طالب بتكلفة إجمالية تبلغ 120 ألف دينار كويتي. وأن تكلفة تعليم الطالب لمدة عام تبلغ 40 دينار كويتي.

وحث الشامري أهل الخير أفراد ومؤسسات وفرق تطوعية المساهمة في المشروع مذكرا بقول الله تعالى: " آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ». وَحَول طُرق التبرعَ قال الشامري: يمكن التَبرع من خلال موقع جمعية الإغاثة الإنسانية أو عن طريق الاتصال هاتفيا .

الملا: «الشؤون» حريصة على تقديم كل الخدمات لكبار السن وتلبية احتياجاتهم

د. فاطمة الملا

أكدت الوكيلة المساعدة لقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية الدكتورة فاطمة الملا حرص (الشؤون) على تقديم كل الخدمات لكبار السن وتطوير العمل بما يخدم احتياجاتهم كافة. وقالت الملا في تصريح صحفي أمس السبت إنه توضيحا لموضوع الفئات المستفيدة من بطاقة المسن لناحية الإعفاء من دفع الرسوم مقابل عدة خدمات يتمتعون بها إن الوزارة تسعى إلى تقديم كل التسهيلات والخدمات لفئة المسنين وتسخير كل الطاقات لتذليل الصعوبات والمعوقات التي قد تقابلهم.

وأضافت أن بطاقة المسن مستند رسمي يثبت أن حامله يستحق الخدمات المقدمة للمسن وكذلك المسن المعوز الكويتي البالغ من العمر 65 عاما وفقا لاحكام القانون رقم (18 لسنة 2016) بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

وبينت أن هناك نوعين من بطاقة المسن سميت الأولى ب(بطاقة أولوية) وتمنح حاملها الأولوية في إنجاز كل المعاملات في مؤسسات الدولة المختلفة.

وأضافت أن النوع الثاني من بطاقة المسن هي (بطاقة المعوز) وتتميز بإعفاء حاملها من دفع الرسوم مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة فضلا عن استثنائه من أداء كل رسوم الخدمات العامة إضافة إلى إعفائه من الرسوم الجمركية على الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن.

وحول عدد البطاقات الصادرة عن إدارة رعاية المسنين أفادت بأن عددها حتى الآن بلغ 717 بطاقة (مسن) ليس من بينها بطاقة (مسن معوز) وذلك وفقا لبنود اللائحة التنفيذية للقانون رقم (18 لسنة 2016) بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.